

## القطاع الخاص في العالم العربي خريطة طريق نحو الإصلاح

عبد العزيز بن عثمان بن صقر\*

تسود منطقة الشرق الأوسط ظاهرةً تتسم بعدم وجود دورين متميزين ومستقلين للقطاعين الخاص والعام، فضلاً عن غياب أي تعريف واضح ومحدّد للخط الفاصل بين ما هو عام وما هو خاص. أن أكبر عشر شركات في دول مجلس التعاون الخليجي هي شركات مملوكة لدولها، كما أن الشركات الخاصة المملوكة لعائلات وثيقة الصلة بالسلطة تهيمن على القطاع الخاصّ الخليجي. إلى ذلك، لا تزال المنطقة تواجه وضعاً تطغى فيه لدى المسؤولين الرسميين الفكرة القائلة بأن الدولة القوية هي التي تحدّد وتيرة ونطاق الإصلاح السياسي. ولئن شهدت المنطقة مؤخراً ولادة طبقة متوسطة جديدة، إلا أن الأخيرة لا تزال تفتقر إلى القوة الكافية للمطالبة بوضع الخطوط العريضة لعقد اجتماعي جديد. ولأن مصالح القطاعين العام والخاص لا تزال متداخلة ومتكاملة في ما بينها، فهناك غياب الاختلاف بين المصالح الاقتصادية الذي يجعل من الممكن التمييز بين الناس على أساس طبيعة ارتباطهم بالدولة. ولذلك، فعلى القطاع الخاصّ تجاوز حدوده التقليدية والبدء بدعم حكوماته من أجل تشجيعها على اتخاذ خطوات إصلاحية جديّة في مجالات محدّدة، وضمان نجاح تلك الخطوات الإصلاحية التي تنعكس إيجاباً على مصالحه، مثل الإصلاحات القضائية. ويمكن لهذا القطاع الخاص أن يبدأ بتفعيل مشاركته في مسيرة الإصلاح عبر تأسيس جمعيات أو لجان مهمات خاصة غير سياسية من أجل تمثيل المجتمع المدني. ويمكنه أيضاً اقتراح إصلاحات هادفة يساهم في تنفيذها كشريك لتلك الحكومات التي لا تبادر إلى اتخاذ أي خطوات إصلاحية فعّالة.

واسعة وتعتمد على عائدات الغاز والنفط لتغطية ميزانياتها وتتوقع من شعبها أن يتخلى عن تمثيله السياسي في مقابل الرفاهية والإعفاء الضريبي. وحتى في الدول شبه الريعية التي تقع في شمال العالم العربي (مثل مصر وسوريا)، فإن عائدات الموارد الطبيعية تلعب دوراً كبيراً في هذا المنحى السياسي إلى جانب مصادر الدخل الخارجي، مثل رسوم

الدولة الريعية والدولة شبه الريعية  
يُظهر تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن البرجوازيات الوطنية هي التي تحملت عبء التطور الاقتصادي والسياسي في أوطانها واضطلعت بمهمة تشكيل الدول والاقتصادات القائمة على آليات السوق هناك. أما في منطقة الشرق الأوسط، فإن الدولة الريعية تتمتع باستقلالية

العامّة وذهب البعض إلى التكهّن بأن العامل الدافع للإصلاح سيختفي. لكنّ هذا العامل لا يزال قائماً.

#### خصائص القطاع الخاص في الشرق الأوسط

يضم القطاع الخاص في الشرق الأوسط ثلاثة قطاعات هي المشروعات أو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأعمال العائلات الكبيرة، بالإضافة إلى بعض المساهمات في الشركات التي لا تزال تهيمن عليها الحكومات والمدرجة ضمن قائمة شركات المساهمة العامة، من دون أن يكون لهذه المساهمات تأثير حاسم في عملية اتخاذ القرار داخل هذه الشركات. وبينما لا تزال مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي محدودة نسبياً بسبب هذه القيود، فإن مساهمته في توفير الوظائف تعد كبيرة، حيث تصل إلى 80% في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال. أما مساهمة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت في السنوات الأخيرة وخاصة في دول الشرق الأوسط الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة.

عبور قناة السويس والحوالات المالية التي يرسلها العمال المغتربون. ويُمكن اعتبار القطاع الخاص في العالم العربي إلى حد كبير بمثابة امتداد للدولة التي يعتمد عليها في آليات إبرام العقود ورخص الاستيراد ... إلخ. لكنّ معدّلات النمو السكاني المرتفعة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتطلّب إيجاد فرص عمل جديدة على نطاق غير مسبوق، وهو ما لن تستطيع الدولة الربعية التقليدية وقطاعها العام تحقيقه. وعندما كانت الميزانيات العامة محدودة، برزت الحاجة الماسّة لإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص فظهر نوع من البرجوازيات الوطنية الناشئة التي تجاوزت حدود العلاقات الرأسمالية البسيطة والصحيّة بعدما خاضت المعترك الصناعي (انخراط مجموعة "زامل" في الصناعات البتروكيمياوية، مثلاً) وبدأت سعيها الدؤوب للحصول على نوع من المشاركة السياسية (في مجلس الشورى، مثلاً). لكنّ هذه البرجوازيات لا تزال ضعيفة نسبياً ولم تنخرط حتى الآن في معالجة القضايا الاجتماعية الجوهرية التي تهم الطبقات الدنيا من المجتمع، ناهيك عن حرية الثقافة والصحافة. ومع ارتفاع أسعار النفط، انتهت محدوديات الميزانيات

#### الجدول: نسبة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الدول الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة	الدول الغنية بالموارد والعمالة الفائضة	الدول الفقيرة الموارد وذات العمالة الفائضة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2000	12.5	10.9	11.7	12.1
2001	12.8	11.07	11.4	12.2
2002	13.1	11.01	11.2	12.3
2003	12.9	10.6	11.8	12.3
2004	12.8	11.6	12.0	12.4
2005	13.5	12.7	13.1	13.3
2006	15.03	12.9	13.5	14.3

ملاحظة:

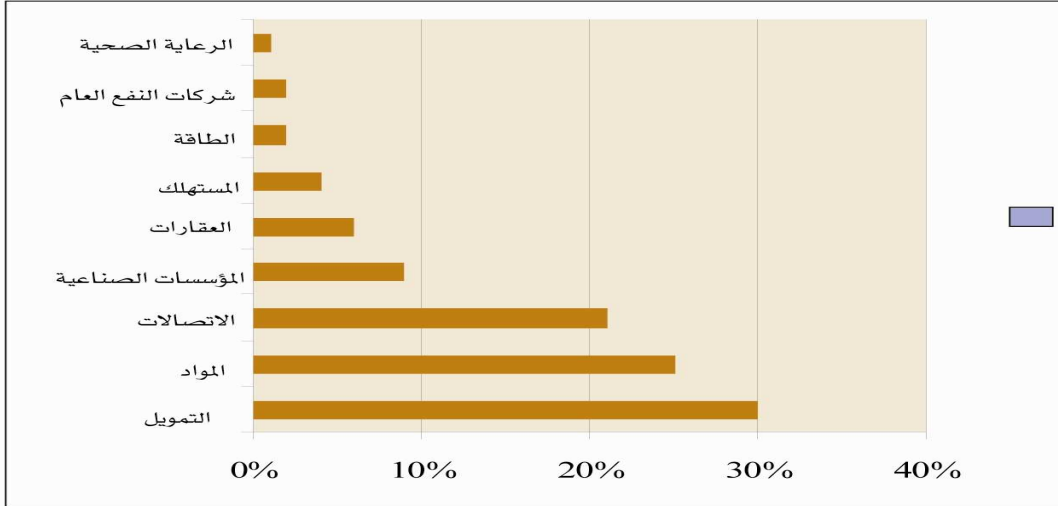
تشمل منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الدول الفقيرة الموارد وذات العمالة الفائضة وهي جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، والدول الغنية بالموارد والعمالة الفائضة وهي الجزائر، إيران، العراق، سوريا واليمن، والدول الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة وهي البحرين، الكويت، وسلطنة عمان، والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا.

امتلاك أغلبية الأسهم. وينقلنا هذا إلى شريحة ثالثة من القطاع الخاص، إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات العائلات الكبرى، وهي الشركات المدرجة بصفة عامة في أسواق الأوراق المالية. ولكن في معظم الحالات، نجد أن القطاع الخاص لا يلعب دوراً رئيسياً هنا، وإنما يكتفي بالمشاركة في الشركات التي تملك الدولة أغلبية أسهمها، وذلك على الرغم من وجود استثناءات بارزة مثل شركة أوراسكوم في مصر أو بنك المشرق في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي فإن رسمة أسواق الأوراق المالية تركز بشدة على البنوك

تهيمن شركات العائلات على القطاع الخاص، وتتمتع هذه المؤسسات باستقلاليته وسيطرتها المطلقة على عملية اتخاذ القرار فيها. وقامت أقلية محدودة منها بإدراج بعض أسهمها في أسواق الأوراق المالية المحلية، ولكن هناك سبب آخر لذلك وهو أن بنية الأسواق المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال متخلفة في معظمها. وإذا صنفنا هذه الشركات من منظور القطاعات نجد أنها تركز على قطاع الخدمات، وخاصة قطاعي التجارة والتشييد، بينما نجد أن الشركات العاملة في قطاعات الطاقة والشركات الصناعية الكبرى والبنوك ومؤسسات النفع العام لا تزال مملوكة من قبل الدولة، على الأقل عبر آلية

وشركات الاتصالات وشركات إنتاج المواد (مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك")

### تصنيف القطاعات في أسواق المال العربية، طبقاً لمؤشر MSCI



### تركيبة السوق: تصنيف الأسواق العربية وفقاً لمؤشر MSCI

المجموع	النفع العام	الاتصالات	المواد	المؤسسات الصناعية	الرعاية الصحية	العقارات	المؤسسات المالية/التمويل	الطاقة	المستهلك	
%100	%5	%24	%53	%4	%1		%3	%2	%8	السعودية
%100			%5	%5	%1	%45	%40	%4		الإمارات
%100		%35	%19	%15			%23	%5	%2	المغرب
%100		%49					%51			البحرين
%100		%42	%9	%19	%1		%19		%10	مصر
%100	%5		%8		%6		%76	%4		الأردن
%100		%19	%8	%8			%64	%1	%1	الكويت
%100		%38	%21				%41			سلطنة عمان
%100	%7	%7		%31			%48	%7		قطر

المصدر: MSCI

ملاحظة: إن مؤشر MSCI لا يُدرج البنوك السعودية ضمن تصنيفه حيث إنها لا تقبل استثمار غير السعوديين في أسهمها.

الأخيرة، نجد أن أكبر عشر شركات في دول مجلس التعاون الخليجي (مثل سابك وبنك الإمارات وقطر للاتصالات)، هي شركات مملوكة لدولها. كما أن الشركات الخاصة المملوكة لعائلات وثيقة الصلة بالدول تهيمن على القطاع الخاص الخليجي. وهذه هي العلاقة التي تحدد طبيعة المواقف من الإصلاح السياسي في المنطقة. وتشمل هذه الظاهرة وسائل الإعلام المحليّة التي تطوّرت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، ولكنها ظلت تعمل ضمن إطار محدود يُتيح انتقاد كل شيء تقريباً ما عدا الدولة المضيفة.

### هل توجد برجوازيات عربية ناشئة؟

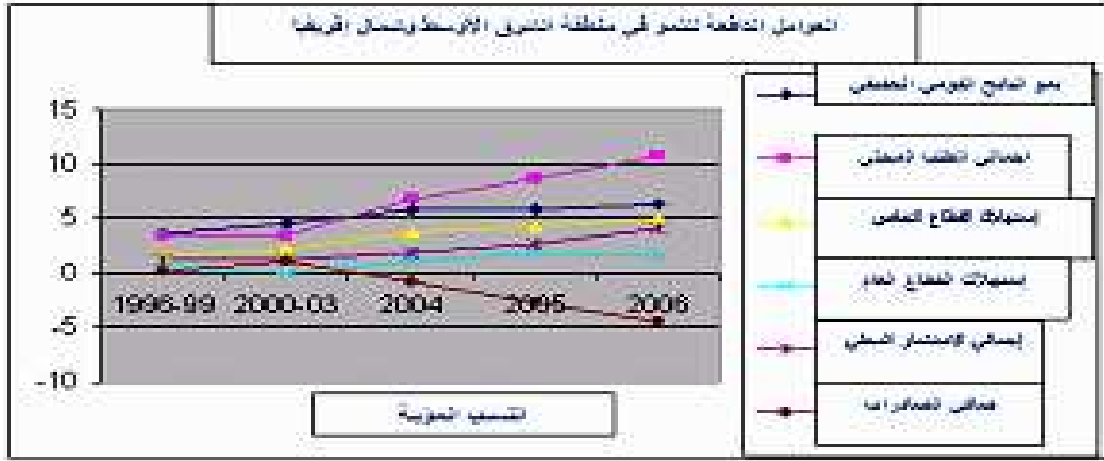
تسود منطقة الشرق الأوسط ظاهرةً تتسم أساساً بعدم وجود دورين متميزين ومستقلين للقطاعين الخاص والعام، فضلاً عن غياب أي تعريف واضح ومحدد للخط الفاصل بين ما هو عام وما هو خاص. وبالتالي، ينبغي على المرء الابتعاد عن فكرة القطاع الخاص السائد في سياق المجتمعات الغربية، حيث النظام القانوني متطور جداً ونظم الشفافية والمحاسبة توفّر فصلاً واضحاً بين ما هو عام وما هو خاص؛ خلافاً لمنطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي. في

تمثيل المجتمع المدني. ويمكنه أيضاً اقتراح إصلاحات هادفة يساهم في تنفيذها كشريك لتلك الحكومات التي لا تبادر إلى اتخاذ أي خطوات إصلاحية فعّالة.

### العوامل الدافعة للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الرغم من شحّ البيانات حول مساهمة القطاع الخاصّ في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن للمرء أن يستنتج مما تيسر من بيانات أن القطاع الخاصّ لعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي الذي أحرزته المنطقة في السنوات الأخيرة. ومثل استهلاك القطاع الخاصّ وإجمالي الاستثمار المحلي في السنوات الأخيرة العاملين الرئيسيين الدافعين للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما فشل صافي الصادرات الحقيقية في مواكبة معدلات ازدياد حجم الواردات، ما ترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في تلك المنطقة. لكنّ سلسلة المشاريع الاستثمارية المهمة التي أطلقتها شركات القطاع الخاصّ والبيانات الموثوقة المتداولة بشأنها، يشيران إلى أن دور القطاع الخاصّ في إجمالي الاستثمارات المحلية تنامي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

إلى ذلك، لا تزال المنطقة تواجه وضعاً تطغى فيه لدى المسؤولين الرسميين الفكرة القائلة بأن الدولة القوية هي التي تحدّد وتيرة ونطاق الإصلاح السياسي. ولئن شهدت المنطقة مؤخراً ولادة طبقة متوسطة جديدة، إلا أن الأخيرة لا تزال تقتصر إلى القوّة الكافية للمطالبة بوضع الخطوط العريضة لعقد اجتماعي جديد. وهناك سمة أخرى للوضع الذي تواجهه المنطقة وهي غياب ذلك الاختلاف بين المصالح الاقتصادية الذي يجعل من الممكن التمييز بين الناس على أساس طبيعته ارتباطهم بالدولة. وذلك لأن مصالح القطاعين العام والخاص لا تزال متداخلة ومتكاملة في ما بينها. كما أن عدم تطبيق أي نظام ضريبي في منطقة الخليج حال دون ظهور فئات متنوعة تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية مختلفة، وساعد الدولة على مواصلة ضبط وتوجيه القطاع الخاص. وبالتالي، ظل هذا القطاع الخاصّ عاجزاً عن أداء أي دور فاعل في معظم حالات فشل حكوماته في إقرار وتنفيذ إصلاحات بمفردها. لذا، يجب على هذا القطاع الخاصّ أن يتجاوز حدوده التقليدية وأن يبدأ بدعم حكوماته من أجل تشجيعها على اتخاذ خطوات إصلاحية جديّة في مجالات محدّدة، وضمان نجاح تلك الخطوات الإصلاحية التي تنعكس إيجاباً على مصالحه، مثل الإصلاحات القضائية. ويمكن لهذا القطاع الخاصّ أن يبدأ بتفعيل مشاركته في مسيرة الإصلاح عبر تأسيس جمعيات أو لجان مهماتٍ خاصة غير سياسية من أجل



### البنك الدولي

وحتى سوريا تمكنت أيضاً من اجتذاب استثمارات خليجية لتنفيذ مشروعين عقاريين ضخمين على الرغم من معرفة الخليجيين بمدى محدودية انفتاح الاقتصاد السوري. لذا، سيمثل أحد التحديات الكبيرة أمام ضمان تلبية المتطلبات المستقبلية لنمو المنطقة في تعزيز إمكانات قطاعها الخاصّ لكي يتمكن من مواصلة مساهمته على هذا النحو الإيجابي.

وقد دخل هذا القطاع الخاصّ أيضاً في شراكات خارج حدود أوطانه وانخرط بشكل متزايد في الاستثمارات الدولية، وبخاصة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها. وهكذا، تحولت دول عدة بالمنطقة، مثل مصر والأردن ولبنان، إلى مقاصد رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر القادم من دول مجلس التعاون الخليجي،

## الخصخصة والمشاريع العائلية وأسواق رأس المال

إن استثمار القطاع الخاصّ للمزيد من الموارد المالية شرط ضروري لتنامي دوره في النمو الاقتصادي، علماً بأن مجمل عملية الخصخصة في المنطقة ظلت خجولة رغم بعض الاستثناءات (مثلاً، شركتا الاتصالات السعودية والمصرية). غير أن التطور الذي فاق إنجازات عملية الخصخصة بأهميته تمثل في الدور المتنامي الذي اضطلعت به الشركات الخاصة القائمة منذ فترة، عندما تجاوزت حدود الاعتماد حصرياً على العقود المبرمة مع دولها وبادرت إلى تنفيذ مشاريع إنتاجية عديدة. لذا، ستكون قضية اجتذاب المشاريع العائلية لأسواق رأس المال من أهم القضايا التي ستبرز خلال السنوات المقبلة! إذ تسيطر العائلات على عالم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغ نمو بعض هذه المشاريع العائلية مستوى المؤسسات العالمية الضخمة متعددة الشركات. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، تشير في هذا السياق إلى شركات غليان والقطيم ومجموعات الزامل. ويتولى المواقع التنفيذية الرئيسية في الشركات العائلية الخليجية أفراد من العائلات المؤسسة كما تعود كامل ملكية غالبية أسهم هذه الشركات إلى العائلات التي أسستها. أما في أماكن أخرى من العالم، فإن العديد من المشاريع العائلية اكتسبت شهرة واسعة ولكن العائلات المؤسسة لا تحتفظ بغالبية الأسهم في معظم الحالات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك وول مارت (38 في المئة ملكية عائلية) أو فورد (40 في المئة) أو بي إم دبليو BMW (47 في المئة). وفي مثل هذه الشركات العائلية الأجنبية، نجد أن أفراد العائلات لا يسيطرون بالعادة على الإدارات التنفيذية ولا يشغلون مناصب رفيعة في هيئاتها العليا. وغالباً ما يركّز هؤلاء الأفراد حصرياً على مراقبة أداء الشركات من وراء الكواليس؛ وفي بعض الحالات، مثل مجموعة هانيل Haniel الألمانية، فإن العائلة اعتمدت أداء هذا الدور بشكل علني. ولكنّ مثل هذا التوجّه لم يُلاحظ بعد في دول مجلس التعاون الخليجي. وما شركة شعاع "شعاع كابيتال" إلا أحد الأمثلة القليلة على فرع مشهور لشركة عائلية كبيرة في الإمارات العربية المتحدة (الغزير)، وهناك مثالان آخران في العربية السعودية (مصرف الراجحي وشركة عبد اللطيف للاستثمارات الصناعية) وفي الكويت (شركة سلطان)، لكنّ هذه الشركات تمثل

عموماً الاستثناء لا القاعدة. إنّ أفضلية الثقة في العلاقات العائلية تفوق أفضليات إشهار الشركة العائلية وتوسيعها المتزايد، لا سيما في ما يخص الارتقاء بالمهارات والمساءلة وتسهيل الحصول على التمويل من أسواق رأس المال. وبدلاً من ذلك، فإن القاعدة السائدة على نطاق منطقة مجلس التعاون الخليجي لا تزال تتمثل في تمويل المشاريع العائلية عن طريق مدّخرات العائلة وأحياناً عبر البنوك، بالإضافة إلى تمسك العائلات بسيطرتها غير المحدودة على شركاتها وعدم التزامها بمعايير المساءلة المتزايدة التي توجب أيضاً المكاشفة العامة، مثل إصدار تقارير ربع سنوية وتعيين مديرين مستقلين للهيئات المشرفة على عمل الشركات. من ناحية أخرى، تسعى المشاريع العائلية بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق مصالح تجارية واسعة عبر إنشاء مؤسسات متعدّدة الشركات، علماً بأن التخصص في المجالات المالية الرئيسية، الذي عادةً ما يغري مستثمري سوق الأسهم، ليس شائعاً حتى الآن في دول المجلس. كما أن مبادرة دبي للتبادل المالي الدولي القاضية بتخفيض الحد الأدنى لنسبة أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام في سوق الأسهم بدبي وأبو ظبي من معدلها الحالي البالغ 55 في المئة إلى 25 في المئة، ستعري أصحاب المشاريع العائلية الذين باتوا غير ملزمين بالتخلي عن معظم أسهم شركاتهم. لكنّ في ظل غياب الإعلان عن أي بيانات بهذا الخصوص حتى الآن، يبقى الانتظار سيد الموقف لرؤية ما إذا كانت هذه المبادرة ستمكّن بالنجاح.

ويُمكن إرجاع أحد أسباب الإحجام النسبي للشركات الخاصة عن دخول سوق الأسهم إلى المسافة التي تفصلها عموماً عن أسواق رأس المال. ومن المدهش حقاً أن الاقتراض من البنوك مسألة صعبة بالنسبة إلى العديد من الشركات الخليجية الخاصة بالرغم من النمو الائتماني الضخم الذي شهدته المنطقة مؤخراً، والذي يبدو أنه موجه بشكل رئيسي لتمويل بضع شركات كبيرة منتقاة، بالإضافة إلى إقراض المستهلك المحلي. وقد استنكر البنك الدولي أي فصل بين القطاعات المالية واقتصاد القطاعات الخاصة الحقيقية في دول الشرق الأوسط.<sup>2</sup> وعلى الرغم من أن المستوى العام للتعاملات المالية يعكس نسبة معقولة تبلغ ستين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي،<sup>3</sup> إلا أن بضع

2- تقرير البنك الدولي المعنون: "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. التتميات الاقتصادية وأفاقها 2006: أسواق المال في حقبة نفطية جديدة". وهو متاح على:

<http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resour>  
pp. 50. ces/MENA-EDP2006.pdf

3- هذا هو المعدل الوسطي للدول متوسطة الدخل وهو أقل من 84% في الدول عالية الدخل. انظر المرجع رقم 2.

1- إكارت ويرتز Eckart Woertz، "أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي: إدارة الأزمة" (دبي: مركز الخليج للأبحاث (2007).

شركات خاصة كبيرة فقط هي التي تستفيد من هذه الأموال، في حين يبدو أن غالبية الشركات الخاصة تعتمد على مدخراتها بالدرجة الأولى. إذ يعتمد حوالي 75 في المئة من الشركات الخاصة الموجودة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على هذا المصدر لتمويل مشاريعها، بينما تعتمد نسبة 12 في المئة منها على القطاع المصرفي الذي يُفرض نحو عشرين في المئة من شركات القطاع الخاص بالدول التي تحقق مداخيل عالية. ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، تفيد التقارير بأن نسبة الشركات التي تتمتع بتسهيل من أحد المصارف يتيح لها سحب أموال من دون رصيد تقل عن أربعين في المئة وأن نسبة الشركات التي حصلت على قروض مصرفية، لا تفوق العشرين في المئة إلا بقليل<sup>4</sup>. ومن المؤكد أن إتاحة المزيد من موارد أسواق رأس المال أمام الشركات سيؤدي إلى تعزيز دافع التحديث والتوسع لدى العديد منها في ضوء الانفتاح والمنافسة المتزايدتين منذ انطلاق عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لكن قبل التفكير في إشهار المشاريع العائلية أو طرح أسهمها للاكتتاب، ينبغي اتخاذ الخطوة الطبيعية الأولى المتمثلة في تحسين التعاون مع القطاع المالي على صعيد تسهيل الاقتراض، كمستوى أساسي لمثل هذه التعاون في كثير من الحالات.

#### مجتمع المعرفة ومبادرات تطوير المواهب المتميزة

إن تسهيل حصول الشركات الخاصة على رأس المال لن يكون وحده كافياً لإحراز التقدم المنشود. فالقطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجه في الغالب صعوبات جمة في الحصول على المعرفة التقنية الضرورية لعملية تحديثه. ويجب على تشكيل الموارد البشرية والعمالة الماهرة أن يُمثل أولوية قصوى بالنسبة لهذا القطاع الخاص خلال السنوات القادمة. فهذا القطاع لن يبقى بحاجة فقط إلى اجتذاب المواهب الأجنبية - وهو ما أصبح أصعب من ذي قبل بسبب الضعف الحالي للدولار واتجاهاته التصخمية - بل سيحتاج أيضاً لتجاوز الاعتماد على الكفاءات الأجنبية عبر تطوير رصيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المواهب المحلية، وجعل حركة انتقال قوى الإنتاج أسهل. لكن تحقيق ذلك سوف يتطلب بذل جهود جبارة في مجال التعليم والتدريب المهني. فقطاع التعليم في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواصل اعتماده الكبير على مقاربات بالية، مثل الأسلوب التلقيني، ويهمل تطوير تلك الأساليب التي تشجع الإبداع والابتكار واكتساب المهارات العملية. كما أنه يجب على

التدريب المهني أن يكون أكثر براغماتية بحيث يُكسب الشباب الطلابي الطموح يوماً تلو الآخر مهارات عملية يمكنه استخدامها لاحقاً في حياته المهنية، مثل الهندسة الأساسية والعمل اليدوي. هذا، ويجب عدم التقليل من شأن دور القطاع الخاص في هذا الجزء من الإصلاح التربوي. إذ من شأن مجموعة المهارات التي يكتسبها المرء عبر المزاوجة بين العمل في الشركات ذات العلاقة والتعلم في قاعة الدروس أن تكون فعالة جداً، وهو ما يؤكد النظام الألماني الناجح للتدريب المهني المزدوج [الذي يجمع بين النظرية والتطبيق]. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي لمثل هذه المقاربة في البناء المستمر والحديث لمجموعات من الكفاءات المتميزة. كما أن الاضطلاع بدور أقوى في غرف التجارة وربطها بصورة أفضل مع مختلف عناصر القطاع الخاص يُشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المقاربة. فمن الواضح أن غرف التجارة قادرة على تنسيق المبادرات وقد تمثل المقصد الأول للقطاع الخاص من أجل الاستفسار حول القوانين واللوائح القانونية ذات الصلة. وهذا ما ينطبق أيضاً على عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي ستضع القطاعات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمام تحديات عديدة خلال السنوات القادمة. لكن هذا الأمر ينطبق بوجه أخص على الأعضاء الجدد بالمنظمة، مثل المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أنه سيكون من الصعب على الأعضاء الجدد بمنظمة التجارة العالمية تحرير قطاع التأمين والأعمال المصرفية. كما أن مبادرات تطوير المواهب المتميزة على مختلف المستويات قد تعزز قدرة القطاع الخاص على مقاومة المنافسة الأجنبية المتزايدة التي نجمت عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

#### الشراكات بين القطاعين العام والخاص

في السنوات الأخيرة، تم تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص كبديل مهم عن الخصخصة الكاملة. ويقوم تعريف هذه الشراكات على قاعدة عريضة تتراوح من التعاون بين القطاعين العام والخاص إلى قيام شركات خاصة بتوفير خدمات حكومية محددة. لذا، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقع عند منتصف الطريق بين ملكية الدولة والخصخصة الكاملة. لكن الجوانب الرئيسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثلت في إبرام القطاع العام صفقات عن طريق القطاع الخاص وحصول الأخير على مشاريع خاصة تكون ملكيتها مشتركة بين شركات عامة وخاصة، فضلاً عن توفير القطاع الخاص خدمات محددة للقطاع العام وتأجير أصول حكومية إلى القطاع الخاص والمشاريع المشتركة. وفي السبعينيات والثمانينيات، لجأت الحكومات الغربية إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بسبب محدودية ميزانياتها العامة.

حينذاك، كانت تلك الحكومات تأمل في إحراز قدر أكبر من الترشيح إضافة إلى تخفيض تكاليف بعض الخدمات. وتحقق ذلك المبتغى في المعدل الوسطي العام (حيث انخفض متوسط تكاليف الخدمات بنسبة 17 في المئة)، لكن برزت أيضاً أمثلة سلبية على خلفية التكاليف الباهظة للخدمات التي قدمتها بعض الشركات الخاصة. لذا، تكتسي مراقبة الأداء والالتزام باللوائح بالغ الأهمية.

وتتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استثمار مئة مليار دولار في الشركات بين القطاعين العام والخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الخمس القادمة. وتُمثل المملكة العربية السعودية حالة دراسية لمشاريع الشركات الناشئة بين القطاعين العام والخاص في تلك المنطقة. ففي عام 1998، برز أحد العوامل الدافعة للإصلاح حيث كانت ميزانيات المملكة محدودة جداً بسبب تدني أسعار النفط. لكن السياسة المالية التي اتبعتها المملكة مؤخراً ظلت حصيفة بفضل غياب التبذير الذي شهدته سبعينات القرن الماضي والإنفاق الحكيم الموجه بشكل رئيسي نحو الاستثمار في رأس المال والبنية التحتية. وتقدم هيئة الموانئ السعودية مثلاً جيداً على الشركات بين القطاعين العام والخاص. ففي الوقت الذي تملك فيه هيئة الموانئ السعودية جميع الموانئ الوطنية وتضطلع بمهمة إدارتها، نجد أن الشركات الخاصة تقوم بتشغيل تلك الموانئ بموجب عقود خدمية خاصة منذ إقرار سياسة الخصخصة في عام 1997. وهناك أمثلة أخرى في مجالات تحلية ومعالجة المياه وتوليد الكهرباء. ومع ذلك، سيكون من الضروري الاستثمار بسخاء في المستقبل لضمان إمداد الأعداد المتزايدة من السكان بالماء (ثلاثة عشر مليار دولاراً في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حتى عام 2015). لذا، هناك فرص حقيقية لمزيد من الترشيح عبر توفير إمدادات المياه عن طريق شركات بين القطاعين العام والخاص. وجدير بالذكر أن منطقة مجلس التعاون الخليجي هي أفقر مناطق العالم بالموارد المائية وتشهد حالياً أعلى نسبة لاستهلاك الفرد من المياه وأدنى سعر للماء بسبب الدعم الحكومي. وهذا ما قد يؤدي إلى عدم المبالاة وتدني كفاءة استغلال الموارد المخصصة وسوء إدارتها. وضمن هذا السياق، شرع القطاع الخاص السعودي في تنفيذ بعض مشاريع الكهرباء والماء لصالح الحكومة منذ عام 2005. لكنه ما زال من المبكر التكهّن بما إذا كان هذا التطور سيزداد قوة. كما أن سابك وشركة النفط العربية السعودية (أرامكو السعودية) واللجنة الملكية الخاصة بالجبيل ويُنبع تعاونت مع مستثمرين من القطاع الخاص، وأنشأت شركة المرافق العامة لتوسيع إمدادات الماء والكهرباء في مدينتي الجبيل ويُنبع الصناعيتين. وربما يُطرح أسهم هذه الشركة للاكتتاب العام عندما تحقق أرباحاً. أما المثال الذي حقق

مؤخراً شهرة واسعة جداً، فهو مدينة الملك عبد الله الاقتصادية: فقد انخرطت هيئة سوق رأس المال والصندوق العام لرواتب التقاعد في وضع الإستراتيجية التي ستترسي ركائز تطوير المدينة وجوارها. ويتمثل أحد ركائز هذه الإستراتيجية في تطوير شركات بين القطاعين العام والخاص، كإتشاء أكاديمية مالية جديدة وقاعات لعقد مؤتمرات حول الخدمات المالية. ومن الناحية الأخرى، هناك أمثلة سلبية. ففي مجال إدارة الرعاية الصحية مُنح القطاع الخاص عقوداً لإدارة مستشفيات عامة بالمملكة العربية السعودية. ويسود الاعتقاد بأن هذه العقود الإدارية لم تكن ناجحة. وفي الحقيقة، أدارت تلك المستشفيات الخاصة مؤخراً ظهرها إلى وزارة الصحة. وهذا ما دفع الناس إلى الاعتقاد بأن القطاع الصحي الخاص عاجز عن إدارة المستشفيات. غير أن بعض المراقبين المطلعين يؤكدون أن هذا الاعتقاد خاطئ وأن المشكلة الحقيقية تكمن في الخلل الذي اعترى إعداد ومراقبة عقود إدارة المستشفيات، ناهيك عن الأساس الخاطئ الذي قامت عليه تلك العقود. إذ قام معظمها بالفعل على أساس حجم المساهمة، علماً بأن الاتجاه السائد عالمياً هو إبرام مثل هذه العقود على أساس الأداء. لذا، فإنه من المهم ضمان امتلاك القدرة التنظيمية الكافية والمناسبة قبل الاستعانة بخدمات شركات خاصة في قطاع الصحة. ويمكن للشركات الأجنبية أن تشارك أيضاً في الشركات الخليجية بين القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، تنخرط شركة سيسكو الأمريكية في مثل هذه الشركات التي تهدف إلى توسيع التعليم في مجالات تتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وتشكل الشركات بين القطاعين العام والخاص جزءاً من استثمارات يبلغ حجمها الإجمالي 265 مليون دولار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الخمس المقبلة. وتشمل هذه الاستثمارات أيضاً تكاليف إنشاء المعهد السعودي للإبداع التقني وتأهيل رجال الأعمال، فضلاً عن تكاليف مئة أكاديمية جديدة ستُضاف إلى شبكة الأكاديميات الحالية التي تضم أكثر من اثنتين وأربعين أكاديمية، بالإضافة إلى تكاليف توفير برامج تقنية متطورة سيتم تطويرها بالتنسيق مع جامعات محلية رائدة، وتأسيس شبكة للجامعات على غرار شبكة المعاهد العامة لتوفير التدريب التقني وتأهيل رجال الأعمال. في نفس الوقت، ليست الشركات بين القطاعين العام والخاص مجبرة بالضرورة على حصر نشاطها في مثل هذه المشاريع الضخمة. ففي عام 2005، اقترحت فاتن يوسف بنداجي، مديرة برنامج "تمكين المرأة والأبحاث" التابع لغرفة التجارة بمدينة جدة، اقترحت نوعاً خاصاً من الشراكة بين القطاع العام السعودي والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل تسعين في المئة من القطاع الخاص بالمملكة، ولكن ذلك الاقتراح لم يحظ إلا بقليل من الاهتمام. وهناك ثلاث قضايا مهمة في هذا الخصوص: إنشاء

القضايا والعوامل التي تلعب دوراً في هذا المضمار - مثل الطبيعة المتغيرة للدولة القومية وقضايا المواطنة ودور الثقافة السياسية وتقلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية في ضوء عملية العولمة المستمرة، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية المضطربة. وفي هذا السياق، يجب على القطاع الخاص أن يؤدي دوره الذي يبقى أحد الأدوار العديدة الأخرى، شأنه شأن الإصلاح السياسي الذي لا يُمثل إلا أحد جوانب عملية التنمية. لكنّ التحرر الاقتصادي والسياسي متشابكان ومترابطان بالضرورة. لذا، فإنه من الصعب الفصل بين القطاعين العام والخاص في هذا الخصوص حيث يُمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور فاعل على صعيد مراقبة المبادرات الحكومية والمطالبة بتعزيز شفافيتها. كما يتعين على مسؤولية رجال الأعمال والجمعيات الصناعية أن تتعدى حدود ضمان كسب الأرباح للمعنيين التقليديين - إذ يجب عليهم الاضطلاع بمسؤولية تطوير المجتمع بكافة أطرافه وتوجهاته.

صندوق ودائرة انتمانية عامين من قبل الدولة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأسيس هيئة سعودية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة كدائرة تُعنى بالقضايا الإدارية والتنظيمية ذات العلاقة، على غرار الهيئة العربية السعودية العامة للاستثمار، وإنشاء جمعية وطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وما زال ينبغي الانتظار لرؤية مدى الانتشار الإضافي لفكرة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا، وتعمل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) حالياً على تأسيس لجنة لتسهيل النقل والتجارة الوطنيين، من أجل دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سبع دول أعضاء بالإسكوا ليس لديها مثل هذه اللجان حتى اللحظة (البحرين والعراق والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية).

#### الخاتمة: نحو دور اجتماعي ومشاركة أوسع

لا يُمكن النظر إلى فكرة وعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي من منظور أحادي البعد. فهناك العديد من